الجمعية البحرينية للشفافية
Bahrain Transparency Society

كلمة الجمعية في المؤتمر الصحفي بمناسبة إطلاق مؤشر مدركات الفساد ٢٠٢١

الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية

الإخوة والأخوات

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

شكراً على مشاركتكم الجمعية مؤتمرها الصحفي مساء هذا اليوم ٢٥ يناير بمناسبة إطلاق منظمة الشفافية الدولية مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٢١ الذي تصدره سنويا منذ العام ١٩٩٥، ومنذ إطلاقه، أصبح هذا المؤشر، أحد أهم المؤشرات عالمياً لقياس البيئة المساعدة على تفشي الفساد في القطاع العام، وتعتمد بعض المؤسسات الدولية والأكاديمية على المؤشر في العديد من الدراسات، كما تهتم الدول بهذا المؤشر والعمل على تحسين موقعها عليه بشكل سنوي لما له من انعكاس ايجابي على فرص استقطاب الاستثمارات الأجنبية والبيئة الاقتصادية المشجعة على الاستثمار. لقد أطلقت منظمة الشفافية الدولية هذا المؤشر صباح هذا اليوم الساعة السادسة صباحا بتوقيت برلين.

ويغطي المؤشر هذا العام 180 بلدا وإقليما في العالم، وتعتمد الشفافية الدولية للوصول الى حساب هذا المؤشر على ١٣ مصدراً مختلفاً للبيانات من ١٢ مؤسسة مختلفة تقدم تقاريرها بشكل مستقل، ويعكس تقييم الخبراء والمسؤولين التنفيذيين على المستوى العالمي لعدد من مظاهر الفساد في القطاع العام، لا يشمل المؤشر أي احصائيات أو معلومات أو مؤشرات عن التهرب الضريبي أو غسيل الأموال أو التحويلات المالية غير المشروعة. ويظهر تحليل المؤشر أن الدول التي حققت نتائج جيدة على المؤشر لديها إنفاذ قوي لقوانين تتعلق بمكافحة الفساد ولوائح لتنظيم تمويل الحملات الانتخابية ومشاركة واسعة للمشاورات السياسية. وقد تربعت الدنمارك ونيوزيلندا وفنلندا على قمة المؤشر برصيد ٨٨ / ١٠٠ نقطة. وجاءت سوريا والصومال وفنزويلا في المرتبة الأخيرة، برصيد ١٣، ١٤ نقطة على التوالي.

إن بيانات مصادر مؤشر مدركات الفساد تغطي الجوانب التالية، استنادا الى الصيغة المحددة التي طُرح بها السؤال عند جمع هذه البيانات وكذلك تحليلات التقارير الواردة من المصادر المعتمدة:

1. **الرشوة.**
2. **اختلاس المال العام.**
3. **انتشار ظاهرة المسؤولين الذين يستغلون المناصب العامة لتحقيق مكاسب شخصية دون مواجهة العواقب.**

٤. قدرة الحكومات على الحد من الفساد وفرض آليات فعالة لتكريس مبدأ النزاهة في القطاع العام.
٥. عبئ الإجراءات الروتينية والبيروقراطية المبالغ فيها التي من شأنها زيادة فرص ظهور الفساد.
٦. التعيينات القائمة على الكفاءة والتعيينات القائمة على المحاباة في الوظيفة العمومية.
٧. ملاحقات قضائية وجنائية حقيقية للمسؤولين الفاسدين.
٨. توفر قوانين كافية تتعلق بالتصريح بالممتلكات الخاصة والذمة المالية ومنع تضارب المصالح في صفوف كبار الموظفين العموميين.
٩. مدى توفر الحماية القانونية للمبلغين عن الفساد والصحفيين والمحققين لدى تبليغهم عن حالات الرشوة والفساد.
١٠. السيطرة على الدولة من قبل أصحاب المصالح الشخصية الضيقة .
١١. قدرة المجتمع المدني على النفاذ الى المعلومة فيما يتعلق بالشؤون العامة.
١٢. الوصول الى المعلومات بحرية وسهولة ومستوى الافصاح والشفافية.

وتعاين بعض المصادر أيضا الآليات المتاحة لمنع انتشار الفساد في البلدان المعنية، مثل:
١. قدرة الحكومة على تعزيز آليات النزاهة.
٢. الملاحقة القضائية الفعلية للمسؤولين الفاسدين.
٣. الالتزام باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد و وجود قوانين كافية تضبط التصريح بالمكاسب المالية ومنع تضارب المصالح والنفاذ إلى المعلومة.

لقد توصلت الشفافية الدولية من خلال هذا المؤشر والدراسات التي أعدتها خلال السنوات الماضية الى ارتباط عالي بين مستوى الفساد في الدول باحترامها لحقوق الأنسان، بحيث تتربع الدول التي لا تحترم حقوق الأنسان بالمستوى الكافي ولا تهتم للمسألة الديمقراطية في المناصب المتأخرة على المؤشر، لذلك سلطت الضوء على العلاقة بين المسألة الحقوقية والديمقراطية وازدياد الفساد في الدول التي تتعرض فيها الحريات العامة وعلى الأخص حرية الرأي والتعبير لمزيد من الضغوط.

وفي منطقة الشرق الأوسط، لقد عمق الفساد وانتهاكات حقوق الأنسان وتدهور فضاء مؤسسات المجتمع المدني وآثار جائحة كورونا (كوفيد-١٩) من الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وأصبح هذا السلوك يهدد المزيد من المجتمعات العربية بالدمار واستمرار الصراعات طويلة الأمد والتدهور الأمني في بعض بلدان الشرق الأوسط. بسبب هذه الظروف والعوامل، أستمر المعدل العام للمنطقة العربية بمعدل ١٠٠/٣٤ وترى الشفافية الدولية إن الحد من الحريات العامة وعلى الأخص حرية الرأي والتعبير والى البيئة القانونية غير الجدية لمكافحة الفساد والذي يؤدي الى مثل هذه النتائج المتأخرة على المؤشر.

تقول الشفافية الدولية في تقييمها لوضع الفساد في منطقة الشرق الأوسط:

"إلى جانب الفضائح السياسية رفيعة المستوى، تؤثر المحسوبية والفساد على الناس العاديين في جميع أنحاء المنطقة، وتؤدي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في العديد من البلدان إلى قمع أي فرصة لازدهار حركة مناهضة للفساد. يجب على حكومات الدول العربية الالتزام بإصلاحات شاملة وغرس المبادئ الديمقراطية الراسخة التي تسمح بالمساءلة."

وفي البحرين، التي لم يتغير موقعها على مؤشر مدركات الفساد (٧٨) ولم تتغير الدرجة (٤٢/١٠٠) ويعود ذلك لعدم اتخاد الإجراءات المناسبة التي تؤدي الى تطور مركز البحرين على المؤشر.

استمرت الجمعية في طرح حلولها لتطوير موقع البحرين على المؤشر، إلا إن ما تطرحه لم يلق آذانا صاغية من قبل الجهات المعنية، وستستمر في طرح أفكارها الى أن تتحقق، إن هذا الجهد يأتي من أجل البلاد وتطورها الحقوقي والإقتصادي لمواجهة الدين العام الذي تجاوز ١٢٠٪ من الناتج المحلي ولمواجهة الوضع الإقتصادي ونتائج جائحة الكورونا، وترى الجمعية أنه لكي تتمكن البحرين من تحسين ترتيبها على المؤشر فإنه يتطلب اتخاذ خطوات فعلية وجدية سواء من البرلمان أو الحكومة والتعجيل بتنفيذ بنود اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي صادقت عليها البحرين في العام ٢٠١٠. وعلى الأخص ما يلي:-

1. **إصدار قانون إنشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد.**
2. **إصدار قانون حق الحصول على المعلومات.**
3. **إصدار قانون لحماية الشهود والمبلغين.**
4. **إصدار استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد يشارك في إعدادها المجتمع المدني وقطاع الأعمال.**
5. **تطوير حالة حقوق الأنسان وتوصيات مجلس حقوق الأنسان خاصة وأن البحرين سبق لها أن ترشحت لمنصب رئيس المجلس، والتعجيل بإصدار الاستراتيجية الوطنية لحقوق الأنسان.**
6. **منح مؤسسات المجتمع المدني المزيد من حرية العمل والدعم المالي والمعنوي لكي تتمكن من تنفيذ برامجها ومشاريعها لتنمية المجتمع.**
7. **نشر ثقافة النزاهة من خلال الاستفادة من البرامج التعليمية المدرسية والجامعية.**

استمرت الجمعية في تكرار بعض هذه التوصيات منذ العام ٢٠٠٨ حتى الآن. وتأمل أن يكون هناك تحرك حقيقي وسريع والذي سينتج عنه بالتأكيد تحسن في موقع البحرين من خلال اتخاذ الاجراءات المؤدية لذلك.

شكراً لحسن استماعكم

أولاً:- جرى الإستعانة ب ١٣ مصد ا ر لإعداد مؤشر مدركات الفساد لسنة ٢٠٢١ وهي:

١. السياسة القُطرية وتقييم المؤسسات لبنك التنمية الإفريقي ٢٠١٨.
٢. مؤشرات الحوكمة المستدامة الصادرة عن مؤسسة برتلسمان(Bertelsman Stiftung) للعام ٢٠٢٠.
٣. مؤشر التحول الصادر عن مؤسسة برتلسمان (Bertelsman Stiftung) للعام ٢٠٢٠.
٤. تصنيف المخاطر للدول، الصادر عن وحدة التحريات الإقتصادية لمجموعة الإيكونوميست Economist لسنة ٢٠٢٠.
٥. تقرير فريدوم هاوس(Freedom House) عن الدول التي تمر بمرحلة انتقالية لسنة ٢٠٢٠
٦. تصنيف المخاطر للدول الصادر عن وكالة غلوبال إنسايت (Global Insight) لسنة ٢٠١٩
٧. الكتاب السنوي للتنافسية العالمية - استطلاع آراء التنفيذيين، الصادر عن المعهد الدولي للتنمية عام ٢٠٢٠.
٨. التقييم الآسيوي الصادر عن الشركة الإستشارية لتقييم المخاطر السياسية والإقتصادية لسنة ٢٠٢٠
٩. الدليل العالمي لمخاطر الدول الصادر عن مؤسسة خدمات المخاطر السياسية لسنة ٢٠٢٠.
١٠. سياسة البنك الدولي القُطرية وتقييم المؤسسات لسنة ٢٠١٩.
١١. إستطلاع آراء التنفيذيين الصادر عن المنتدى الإقتصادي العالمي لسنة ٢٠١٩.
١٢. مؤشر استطلاع آراء الخبراء الصادر عن المشروع العالمي لسيادة القانون لسنة ٢٠٢٠
١٣. مشروع أنماط الديمقراطية (V-Dem v.10) لسنة ٢٠٢٠.

ثانياً:- تطور مركز البحرين على مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة بين العامين ٢٠٠٣-2021.

التغيير في الدرجة	التغيير في الموقع	الدرجة	الترتيب العالمي	السنة
-	0	42	78	2021
-	١-	٤٢	٧٨	٢٠٢٠
٦+	٢٢+	٤٢	٧٧	٢٠١٩
.	٤+	٣٦	٩٩	٢٠١٨
٧-	٣٣-	٣٦	١٠٣	٢٠١٧
٨-	٢٧-	٤٣	٧٠	٢٠١٦
٢+	١+	٥١	٥٠	٢٠١٥
١+	٦-	٤٩	٥٥	٢٠١٤
٣-	٤-	٤٨	٥٧	٢٠١٣
		٥١	٥٣	٢٠١٢
			٤٦	٢٠١١
			٤٨	٢٠١٠

الترتيب العالمي	السنة
٤٦	٢٠٠٩
٤٣	٢٠٠٨
٤٦	٢٠٠٧
٣٦	٢٠٠٦
٣٦	٢٠٠٥
٣٤	٢٠٠٤
٢٧	٢٠٠٣

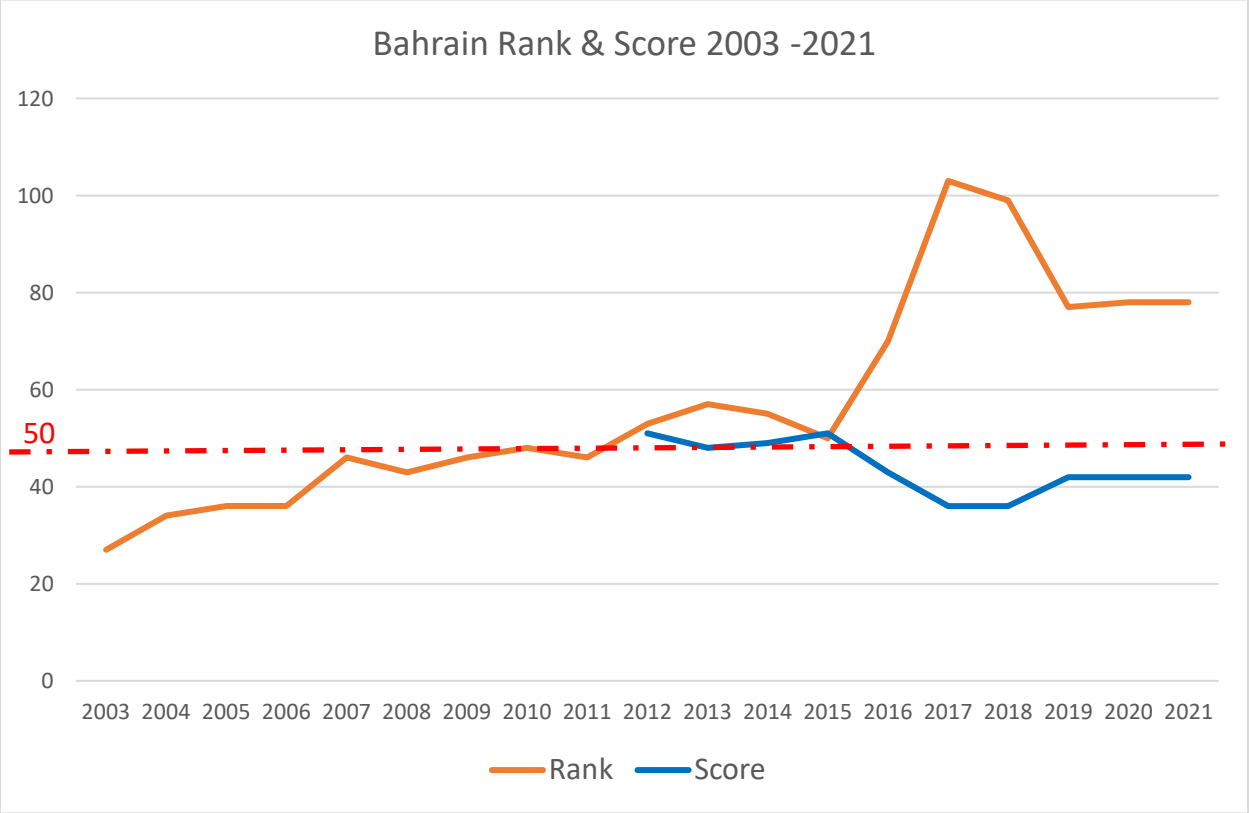
Bahrain Rank & Score 2003 -2021
120
100
80
60
50
40
20
0
2003 2004 2005 2006 2007 2008 2009 2010 2011 2012 2013 2014 2015 2016 2017 2018 2019 2020 2021
Rank
Score

ثالثاً:- موقع الدول العربية على المؤشر لعام 2021.

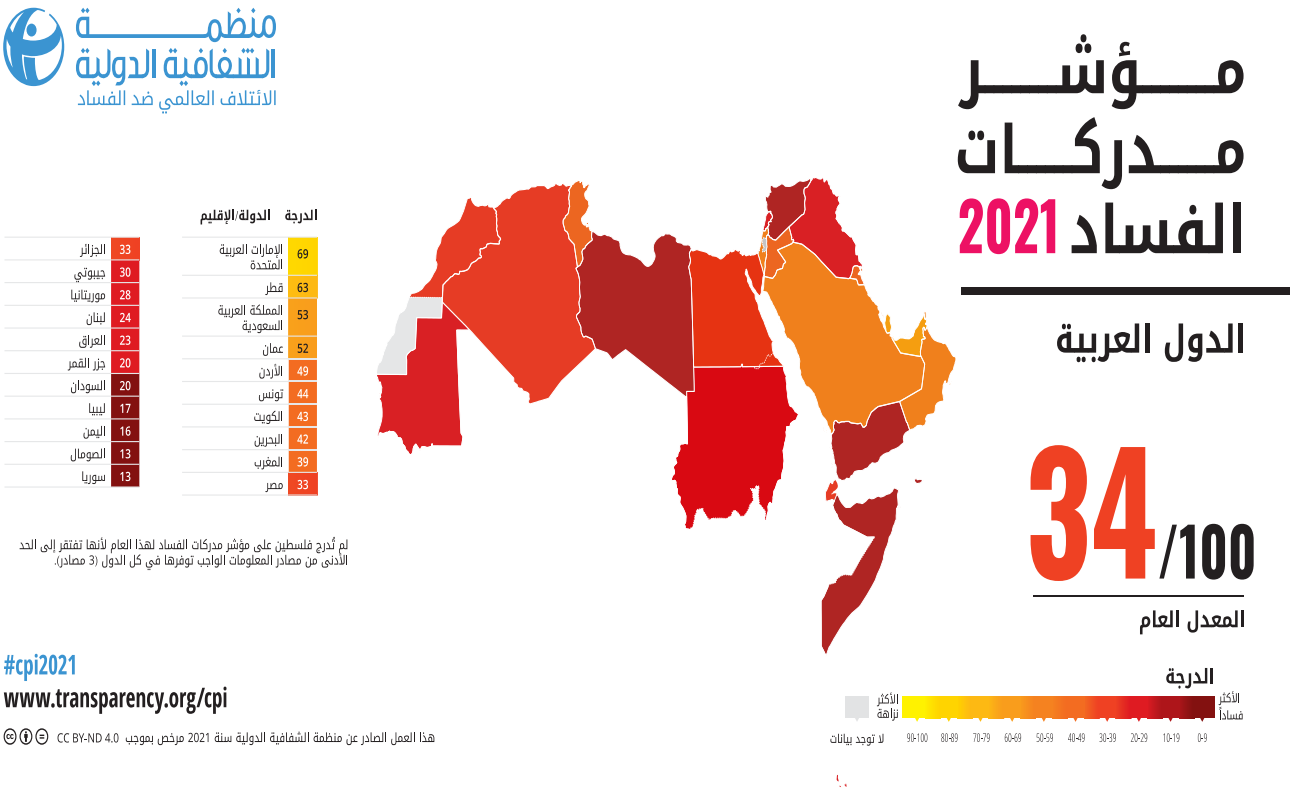

رابعاً:- ترتيب مواقع الدول العربية على مؤشر مدركات الفساد لعام 2021 مقارنة بالعام 2020.

الترتيب العربي	الدولة	عدد المصادر	ترتيب 2020	ترتيب 2021	الدرجة 2020	الدرجة 2021	التغير في الترتيب
١	الإمارات العربية المتحدة	٨	٢١	24	٧١	69	-3
٢	دولة قطر	٧	٣٠	31	٦٣	63	-1
3	المملكة العربية السعودية	٧	٥٢	52	٥٣	٥٣	-
4	سلطنة عُمان	٦	٤٩	56	٥٤	52	-7
٥	المملكة الأردنية الهاشمية	٨	٦٠	58	٤٩	49	+2
٦	الجمهورية التونسية	٧	٦٩	70	٤٤	٤٤	-1
7	دولة الكويت	٦	٧٨	73	٤٢	43	+5
8	مملكة البحرين	٦	٧٨	٧٨	٤٢	٤٢	-
٩	المملكة المغربية	6	٨٦	87	٤٠	39	-1
١٠	الجمهورية الجزائرية	٧	١٠٤	117	٣٦	33	-13
١١	جمهورية مصر العربية	٧	١١٧	١١٧	٣٣	٣٣	
١٢	جيبوتي	٥	١٤٢	128	٢٧	30	+14
13	موريتانيا	7	١٣٤	140	٢٩	28	-6
14	الجمهورية اللبنانية	٧	١٤٩	154	٢٥	24	-5
15	جمهورية العراق	٥	١٦٠	157	٢١	23	+3
16	جزر القمر	9	١٦٠	164	٢١	20	-4
17	جمهورية السودان	8	١٧٤	164	١٦	20	+10
18	ليبيا	٥	١٧٣	172	١٧	17	+1
١٩	الجمهورية العربية اليمنية	٧	١٧٦	174	١٥	16	+2
٢٠	الجمهورية السورية	٥	١٧٨	١٧٨	١٤	13	-
٢١	جمهورية الصومال	6	١٧٩	178	١٢	13	+1

خامساً:- أفضل عشر دول على المؤشر لعام 2021.

سادساً:- أسوأ 12 دول على المؤشر 2021.